

تأطير التشكيلات الحزبية الوطنية في انتخابات المجالس الفرنسية

21 أكتوبر 1945 - 2 جوان 1946 أنموذجين

Framing national party formations in french council elections 21
October 1945- 2 June 1946, two models



أ. صباح عبيد*

جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر

s.abid@univ-biskra.dz

أ. د. علي أجقو

جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر

Pr.ajgou@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/19 تاريخ القبول 2021/07/05 تاريخ النشر 2021/07/05



ملخص:

تتم هذه الورقة البحثية بمشاركة تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في الانتخابات الفرنسية بالجزائر، وذلك بتحليل نموذجين هما: انتخابات 21 أكتوبر 1945، و 2 جوان 1946، إذ أدركت فرنسا في هذه المرحلة المأزق الذي أقحمت نفسها فيه، لاسيما و تزامن الحدث مع قرار هيئة الأمم بتجريم الاستعمار ومنح حق تقرير المصير، وحاولت إعادة هيكلة الدولية بنهج التحايل، وأصدرت قوانين تمكنها من مزولة الحياة السياسية من جديد وتحويل لمستعمراتها حق المشاركة في الانتخابات.

* المؤلف المراسل

بعد تحليلنا لهذه الدراسة، تم التوصل إلى أن الأحزاب الوطنية قد طورت من برامجها السياسية ومطالبها، واتخذت مواقف متباينة بين المشاركة والمقاطعة في الانتخابات المقررة خلال تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات الفرنسية ؛ المجلس التأسيسي الفرنسي ؛ الأحزاب الجزائرية ؛ اقتراع عام ؛ تزوير.

Abstract:

This paper is concerned with the participation of the currents of the Algerian national movement in the French élections in Algeria, by analysing two models: the elections of October 21, 1945, and June 2, 1946, as France realized at this stage the impasse in which it entered itself, especially as the event coincided with the decision of the United Nations to criminalize colonialism and grant the right to self-determination, tried to restore its international prestige with a circumvention approach, and passed laws enabling it to re-engage in political life and entitle its colonies to participate in the élections .

After analyzing this study, it was concluded that national parties had developed their political programs and demands and took different positions between participation and boycott in the elections scheduled during that period.

key words: French elections; French Constituent Assembly; Algerian parties; general ballot; fraud.

مقدمة:

أسفرت مجازر 8 ماي 1945 عن تراجع المكانة الدولية لفرنسا وتشويه سمعتها باعتبارها خالفت مبادئ ثورتها، وفي محاولة منها لتجاوز ما أقدمت عليه من مجازر دامية ، قامت بإصدار قوانين توهم بها شعوب مستعمراتها، خاصة الجزائر بمنحها بعض الحقوق السياسية، منها السماح للأحزاب المنحلة بإعادة هيكلتها من جديد واستئناف نشاطها الحزبي، هذا وفسحت المجال للمشاركة في الانتخابات ورفع وتيرة التمثيل النيابي، وعليه فقد أسفر الوضع عن ردة فعل الأحزاب الجزائرية على رأسها حزب الشعب

الجزائري، حين أجمعوا بالدعوة لمقاطعة الانتخابات لسنة 1945 وتكفير كل من يشارك فيها.

ففي هذه الدراسة تم اختيار نموذجين من الانتخابات الفرنسية في أرض الجزائر الخاصة بالمجلس التأسيسي من بينها انتخابات 21 أكتوبر 1945 و كذلك انتخابات 2 جوان 1946، باعتبارهما مرحلتين جوهريتين لتباين الآراء بين الأحزاب الجزائرية التي خرجت من دائرة المقاطعة لاطار المشاركة وتحصيل مقاعد في البرلمان الفرنسي، لذا ارتأينا إعادة قراءة الموضوع بمنظور تحليلي لفهم المعنى المراد من هذا التغير الحاصل، ويبدو جليا وضوح الرؤية الحزبية لقبول الانخراط في هفوات السياسة الاستعمارية الانتخابية، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية :

- ماهي أبرز القوائم الوطنية المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي 21 أكتوبر 1945 و 2 جوان 1946 ؟
وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :
 - ماهي أبرز القوانين التي استثمرتها فرنسا في اقناع الجزائريين للمشاركة في الانتخابات بعد 8 ماي 1945 ؟
 - ماهي أبرز التشكيلات الوطنية التي برزت في الساحة الانتخابية في الفترة 1945-1946 ؟
 - هل حققت المشاركة في الانتخابات طموح الجزائريين ؟
- اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي وذلك من خلال تتبع لمجريات الانتخابات ورصد أهم النتائج المحصلة وتحليل أبعاد المشاركة الوطنية .

المبحث الأول: تهيئة الأرضية الجزائرية لاستئناف النضال السياسي 1945-

1946

المطلب الأول : مرسوم 17 أوت 1945 ومضمون الحقوق السياسية للجزائريين

1. ظروف استصداره

قلبت نهاية الحرب الثانية سير الأوضاع الدولية، واستحدثت متغيرات جديدة وتيارات كبرى من الأفكار المنادية للحرية وحق الشعوب في تقرير المصير، وتعالى حركات التحرر وتصاعد أنفاسها لاسيما بعد ظهور الهيئة الأممية؛ التي رسمت الطريق لسلام الغد، ورفعت شعار السلام والأمن الدوليين في ميثاقها¹. مع تنكرها للاستعمار وإعلان ضرورة مساعدة الأقطار الغير المتمتعة بالحكم الذاتي و السير بها نحو التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي.² فقد أحدث ذلك هزة في العالم.³ وحين أصبح حق تقرير المصير لجميع شعوب العالم مدرجا ضمن المبادئ العامة للأمم المتحدة.⁴ لجأت السلطة الاستعمارية الفرنسية لمحاولة تهدئة نفوس الجزائريين الثائرة، و ذلك بتظاهرها بدراسة ملفات المساجين السياسيين، الذين اعتقلوا عقب حوادث 8 ماي 1945.⁵

بناء على ذلك وجد الجزائريون أنفسهم في مرحلة أكثر تعقيدا، في رسم الطريق الجديد، ومواجهة المتغيرات الجديدة ، لاسيما بعد تصدع حركة أحباب البيان والحرية، التي وحدت الأحزاب في تكتل واحد وطني متين ، للمضي في مواجهة الأوضاع الجديدة التي أفرزتها السلطة الاستعمارية.⁶

وظن الوطنيون الجزائريون أن فرنسا ستغير موقفها من القضية الجزائرية، وتسعى لتصحيح موقفها معهم بفسح المجال أمام المساواة والعدالة الاجتماعية، وأن يحصلوا على استقلال بلدهم بالتفاوض مع فرنسا وإقامة علاقات سياسية جديدة معها، كاختبار لنية الفرنسيين ومواجهتهم بالحقيقة، وهي رغبة المسلمين في التحرر والتخلص من هيمنة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر.⁷

أما بالنسبة لفرنسا فإن نظرتها للجزائر لم تتغير، فهي تعتبرها قطعة منها يجب استغلالها بشتى الوسائل و الطرق مع المحافظة على تفوق العنصر الأوروبي و طغيانه على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية، و ذلك حسب المعطيات المحددة بموجب قانون 7 مارس 1944، و ضمن هذا القرار طغيان العنصر الأوروبي، فبموجبه يتم انتخاب 22 عضوا أوروبيا من قبل 454 000 ناخب، بينما يتم انتخاب 15 من المسلمين من قبل 1 210 000 ناخب، و هذا يعني أن القرارات تبقى نابعة من المصلحة العليا الفرنسية، و بتفويض من المعمرين الأوروبيين الذين يتمتعون بالأغلبية في كافة المجالس المنتخبة المحلية و العامة، كما أن هذه المجالس التي كانت مهمتها دراسة بعض الأمور المتعلقة بالجوانب المالية المحلية، لم تكن لديها الصلاحيات لإصدار قرارات ملزمة.⁸

في حين استغلت فرنسا فترة غياب قادة الأحزاب الوطنية، فغالبيتهم كان بين قضبان السجون و المعتقلات بما فيهم الادماجي فرحات عباس، ومصالي الحاج، فتكيفوا مع الوضع مع بعض نوايا المراوغة كوجه معتاد لفرنسا بين سياستها المتلوية بين اللين والشدة تارة أخرى، استصدرت السلطات الفرنسية قانونا بتاريخ 17 أوت عام 1945 بمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي، على قدم المساواة مع الفرنسيين، إلا أن هذا القانون لم يقدم حلا شاملا للقضية الجزائرية.⁹

و بالرغم من أن الأمر المؤرخ في 17 أوت 1945 م يخول للمسلمين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي لبعض الشخصيات، التي تتوفر فيهم صفة المواطنة الفرنسية، من بينهم شخصي بن جلول ولخضاري،¹⁰ كما يخطط لإعطاء المسلمين تمثيلا مساويا لتمثيل الأوروبيين في الجمعية التأسيسية، مع أنهم لم يكونوا مواطنين وكان على هذه الهيئة الانتخابية الجديدة لغير المواطنين» أو الهيئة الثانية. ومع اشتداد حدة الوضع الفرنسي

أمام الرأي العالمي، جعلها تحاول وضع غماء وذر الرماد في العيون تجاه الحالة في مستعمراتها الافريقية، ومطالب شعوب هذه المستعمرات و حقوقهم الطبيعية.¹¹ و بموجب مرسوم أوت 1945، و فيما يخص انتخاب الجمعية التأسيسية الفرنسية، فقد توجه الناجبون في الجزائر من الهيئتين الأولى و الثانية (الأوروبيون و المسلمون) لصناديق الاقتراع في وقت كانت فيه فرنسا تصنع أقطاب الحركة الوطنية في السجن، و هذا في حد ذاته كان ضمنا لعدم انزعاجها من النتائج المنتظرة، و لم يبق في الميدان سوى أنصار حركة الإدماج من أمثال "ابن جلول"، الذي كان دائم العضوية في جميع المجالس المنتخبة بحكم تنبيه فكرة استعمارية لا تعير أدنى اهتمام للشخصية الوطنية الجزائرية، و إلى جانبه كان هناك الشيوعيون و الاشتراكيون و كلاهما نابع من صميم فرنسي، و إن اتخذا قلبا وطنيا جزائريا. و قد كان ابن جلول و أتباعه يتشدقون بأفكار و شعارات اندماجية كانوا يظنون أنها تناسب السياسة الفرنسية مثل التوافق الإسلامي-الفرنسي (Franco Entente – Musulmane) و (أصدقاء الديمقراطية و الحرية Les Amies de La Democratie et le Liberté)، فلم يتمكن ابن جلول و أتباعه أن يستقروا في مقاعدهم في "قصر البوربون" حتى قبلوا باحتجاجات كبيرة من المنتخبين الفرنسيين حول برنامجهم الغريب، و تتعلق مطالب هؤلاء بإدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي كلية دون أن يتخلى الجزائريون عن أحوالهم الشخصية، و لقي المشروع معارضة من الفرنسيين الليبراليين الذين اعتبروا البرنامج جريئا أكثر مما ينبغي.¹²

يمكن الإشارة إلى أن التدقيق في فحوى مرسوم أوت 1945، الذي أقام نظام الدائرة العالية، لم يكن ينف جوهره الأصلي، وظل حريصا على التميز، وذلك لأن المساواة النظرية كانت تعدل إلى حد كبير بالفعل بين فئتين من المواطنين، فعلا كان يسمح بفرض السارية الشكلية فرضا، و قدم نفس العدد من المنتخبين في الدائرتين، على الرغم من أن

عدد المسلمين كان يزيد على تسعة ملايين، وعدد الفرنسيين كان يناهز المليون. ولكن حتى في هذه الشروط، كانت المباراة ودية، وأخذت الإدارة الاستعمارية على نفسها قدم البرهان.¹³

المطلب الثاني: تجربة محطة انتخابات المجلس التأسيسي الأول 21 أكتوبر 1945

1. نصيب الأحزاب الوطنية من الأصوات

أوصت حركة أحباب البيان و الحرية وحزب الشعب الجزائري بمقاطعة انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى المقرر إجراؤها في شهر أكتوبر 1945، و أدت نداءات الزعيمين مصالي وفرحات عباس إلى ارتفاع نسبة امتناع كثير من الجزائريين لهذه أما فيما يخص الحزب الشيوعي الجزائري فوضعيته أصبحت في موقف لا يحسد عليه نتيجة معاداته للحزب الاستقلالي وطلب القضاء عليه و سجن زعمائه، لأنهم هم سبب تلك المجازر حسب زعمها، فقد رسم صورة غير مشرفة ليلبغ طموحه وثبت برنامجه الحزبي خلال الحرب العالمية الثانية، فشعبيته معدومة، بسبب أيديولوجيته المعادية للوطنية الجزائرية، والبعيدة كل البعد عن الطرح الوطني.¹⁴

وركز هذا الحزب على المطالب الاجتماعية والحريات الديمقراطية، لكنه لم يقطع حبله السري مع الحزب الشيوعي الفرنسي وتمسك بمبدأ الأمة الجزائرية الناشئة ، بالقول أنها تتكون من قوميات مختلفة من الأوروبيين والجزائريين معا. وكانت المسألة القومية الجزائرية في نظره تندرج ضمن سباق أوسع هو منظور الثورة بروليتارية.¹⁵

يمكن الإشارة أن الطرح الإيجابي في الموضوع أن الناحيون الجزائريون استطاعوا لأول مرة ارسال ممثلين منتخبين إلى باريس، ومع هذا فإن نوابهم لم يستطيعوا تحقيق مطالبهم . وفي التشريعات في أول تأسيسية في أكتوبر 1945، لم يساهم في الانتخابات إلا الشيوعيون والاشتراكيون والمستقلون الإداريون، ومشروع الإدماج المقترح من هؤلاء فرنسية

مع بقاء قانون المسلم الخاص وإلغاء الحكومة العامة وإدارة مماثلة لإدارة فرنسا لم يتم التصديق عليه .¹⁶

في حين أدركت الأحزاب الوطنية ضرورة مسايرة الأوضاع والتطلع نحو المسار الجديد في الجزائر، وهي محطات الانتخابات والتي حددت بتاريخ 21 أكتوبر 1945 وهي أول انتخابات تشريعية، كان لها الأثر الكبير في تغيير وجه فرنسا والتخلص من أهم ملامح النظام السابق في مسائل لها علاقة باتخاذ القرار للسلطات التشريعية والتنفيذية الخاصة بكيان الدولة و الاطلاع على الخريطة السياسية .¹⁷

فبتاريخ 21 أكتوبر 1945 الخاص بالانتخابات التشريعية في المجلس التأسيسي الأول، امتنع حزب أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري من المشاركة . وبالتالي أضحت الساحة متاحة لأنصار فيدرالية المنتخبين، الاشتراكيون والشيوعيون للمشاركة و لتقديم مرشحهم للانتخاب.

أين قدم النائب بن جلول، برنامجه الاندماجي الذي ركز فيه على مطلب المواطنة في إطار القانون لجميع المسلمين، إلغاء الحكومة العامة، وإدارات للمقاطعات والبلديات تشبه تلك التي في فرنسا. ولم يتم تبني هذا المشروع الذي أرعبت انعكاساته النواب الفرنسيين بهيئة وحيدة وتمثيل جزائري مساو لخمس التمثيل الفرنسي.¹⁸

2. مبادرة قانون العفو العام 16 مارس 1946

تحمل النواب الشيوعيون مهمة الحصول على إقرار رسمي، يسمح بعودة الحياة السياسية في الجزائر، بضممان يعقبه قانون عفو شامل، وفي ذات السبيل أسس اللجنة المبادرة لقانون العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين المسلمين ، ترأسها روجي روزو، وانحالت الصحف الشيوعية منذ شهر نوفمبر، بشن حملة صادرة عن عمار أوزقان، مستنكرة موقف نواب بني وي وبن جلول في باريس، الذين طلبوا رئيس الحكومة بإجراء صلح .¹⁹

وبعد مضي أسابيع على إنشاء اللجنة الأولى لمبادرة العفو بمدينة الجزائر، قامت بإرسال الوفود إلى الحاكم العام ومختلف السلطات، لأجل إقرار قانون العفو.²⁰ وتوجت الجهود المبذولة بقبول استصدار قانون العفو العام أو الشامل بتاريخ 16 مارس 1946 و لكنه لم ينفذ كاملا، فمصالي الحاج و آخرون من مناضلي حزب الشعب الجزائري بقوا بين قضبان السجون.

في حين اعتبرت بعض التشكيلات السياسية الجزائرية صدور قانون العفو العام نصرا كبيرا، خاصة التيارات المعتدلة مثل الحزب الشيوعي، الذي رأى بأن سياسته المرنة كانت هي السبيل لصدور القانون، و عمل لذلك دعاية كبيرة في محاولة منه لحو الصورة القائمة التي ظهر بها أثناء الحوادث التي شهدتها سنة 1945، و اعتبروا أنفسهم هم صانعو القرار.²¹

فقد نص القانون على العفو عن أغلبية الجزائريين الموقوفين عن تجاوزات ماي 1945 الدامية، بذلك عاد العلماء وأنصار "البيان" إلى استئناف نشاطهم، وقد نظم الأخيرون أنفسهم بحزب جديد.²² ونشطت الحياة السياسية من جديد وظهرت على الساحة حزبان أولهما (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) برئاسة فرحات عباس والثاني هو (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية برئاسة مصالي الحاج).²³ وبذلك برزت الأحزاب السياسية الجزائرية من جديد مستفيدة من دروس الماضي، لكنها اتخذت لنفسها أسماء مغايرة لضمان مشروعية مزاوله نشاطها، منها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.²⁴ فقد حاولت الإدارة الاستعمارية بهذا الإجراء أن توهم الرأي العام، بأنها دولة المساواة والديموقراطية في حين كانت نيتها لتخفيف الضغوطات الداخلية و الدولية المسلطة عليها.

يصف الجنرال ديغول الوضع قائلاً: "... فقد كان الواجب يقضي علي أن أتيح المجال لنظام الأحزاب كما يظهر، خلال مدة ما، حقيقة مساوئه، رغم أنني كنت مصمماً على ألا أعطي عيوبه..."²⁵

يمكن الإشارة إلى أن في سنة 1946، سمحت القوانين الفرنسية في الساحة الجزائرية باستئناف نشاطها من جديد، وصمم قادة الأحزاب الجزائرية وضع أسس نضالهم الحزبي على أساس التمسك بالأحوال الشخصية الوطنية، بنشاط في حركة الشباب الجزائري.²⁶ فالنخبة الجزائرية انبثقت من مجموعة واحدة، ظهرت في عملية تشكيل الدولة الجزائرية هذه الأخيرة تحت السلطة ونادت بالمساواة.²⁷

كما يمكن القول أن الوضع القانوني للمسلم الجزائري مر بمرحلتين أولها منذ الاحتلال وتنتهي 1946، وثانيها تبدأ من سنة 1946، ليعتبر فيها الوضع القانوني له صفة شبه مواطن أي أهلي (أنديجان)، ولا يعتبر مصطلح عبثي ولا سياسي فقط بل له استعمالات قانونية وتنظيمية، بذلك تم تصنيفه من حيث أبعاده في الاقتراع في الهيئة الثانية، التي لا ترتقي أن تكون في مصاف الهيئة الأولى، الخاصة بالمواطنين كاملي الحقوق السياسية والقانونية، لذا كانت هناك حواجز صاغتها فرنسا في نصوصها، لحرمان الجزائريين من نيل حقوقهم السياسية والمدنية، بحجة عدم توفر شرط المواطنة الكاملة للفرد الجزائري المسلم باعتباره شبه مواطن.²⁸

المبحث الثاني : تفعيل قرار مارس 1946 وسير المحطات الانتخابية في الجزائر

المطلب الأول: محطة انتخابات 2 جوان 1946 بين المشاركة الوطنية والمقاطعة

1. حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

1.1 مرجعية تأسيسه:

فقد وجه فرحات عباس بعد إطلاق صراحه بنداء إلى الشباب الجزائريين ، الفرنسيين و المسلمين داخل وطن جزائري ديمقراطي من أجل " مصلحة جزائرية ديمقراطية .²⁹ في شكل منشور دعائي حمل عنوان : " التصدي للجريمة الاستعمارية والتعسف الإدارة " تحدث فرحات عباس في هذا النداء عن براءته مما وقع في شهر ماي 1945، وقدم لمحة عن حياته السياسية التي يقول حولها إنه خصصها لتجسيد روح التعاون الفرنسي الإسلامي ثم يؤكد عدم تمييزه بين المسلمين واليهود والمسيحيين، لأن عقيدته السياسية كانت تأمره بذلك وأنه استطاع بصدقة في العمل وإخلاصه للمبادئ والمثل العليا، كما رسخ قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة داخلها في إطار الاتحاد الفرنسي.

وبرر ذلك في ليل الاستعمار قائلا: "... رأينا أنه من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا، أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف العمل حيث تركناه ..."، عاد فرحات عباس يحمل مشروعا جديدا يتمحور حول تعايش الأغلبية مع الأقليتين الأوروبية واليهودية، في ظل جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في الإطار الاستقلال الذاتي .³⁰

وبعد صدور العفو العام من المجلس التأسيسي الفرنسي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بادر فرحات عباس³¹ ورفاقه بتأسيس حزب أطلق عليه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "UDMA" L يوم 16 أفريل 1946 وجعل شعاره "نعم للاستقلال، نعم للارتباط بفرنسا في شكل جمهورية جزائرية "، وقد ضم ثلثة من المثقفين الجزائريين.³² منهم أصحاب المهن الحرة والفئة الميسورة من الجزائريين المشبعين بالثقافة الفرنسية راودهم طموح الارتقاء إلى المناصب الإدارية والسياسية مثل الفرنسيين .³³ هذا ناهيك على اعتماد عباس على طبقة مثقفة مكونة من الأعيان والمحامون أمثال أحمد بومنجل ، قدور ساطور وأطباء أمثال الدكتور سعدان الدكتور ابن جلول والدكتور أحمد فرنسيس،

ومدرسون أمثال حميد بن سالم وغيرهم من خلال مواقف فرحات عباس السابقة الداعية إلى الارتباط بفرنسا و التعهد بعدم الانفصال عنها.³⁴

حيث أقر قانونه الأساسي في النصف الثاني من شهر أفريل، قصد الاعتماد وكان امتداد لأحباب البيان، والحرية فيما يتعلق بالبرنامج والعمل و يختلف عنه في التنظيم، أما عن أهداف الحرب الجديد ، فقد نادى للاتحاد مع فرنسا في إطار فيدرالي تسوده الديمقراطية،³⁵ معلناً بذلك انفصاله عن حركة (أحباب البيان والحرية)، رافضاً الاستمرار بالعمل مع بعض عناصر حزب الشعب. فالهدف منه إقامة دولة مرتبطة بفرنسا.³⁶ فقد كانت الفترة التي قضاها فرحات عباس بالسجن كافية ليعيد النظر في تجربة أحباب البيان والحرية، كما خرج عباس بقناعات جديدة، ، وحسب محفوظ قداش فإن الأحداث والسجن دفعت به إلى التوقف عند سياسة الممكن، فدعا إلى المصالحة والتعايش حين تأكد من استحالة الاتحاد ، و العمل المشترك مع حزب الشعب.³⁷

2.1 برنامج السياسي :

رغم أن عباس صرح بعد خروجه من السجن سنة 1946، بأن خطته السياسية لن تتغير من حيث منهجها و روحها، لأنها مستقاة من روح حزب البيان و الحرية، لكن الواقع كان عكس ذلك حيث ظهرت متغيرات أساسية في نظريته، خاصة معارضته لأفكار حزب الشعب الثورية.

عاد فرحات عباس إلى الحياة السياسية.³⁸ ووضع برنامجا للعمل لا يختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان والحرية وأصدروا جريدة الجمهورية الجزائرية للتعبير عن أهدافهم وأهداف حزيم وكان لتغيير اسم جريدة المساواة إلى الجمهورية، دلالة خاصة على تغير آراء واتجاهات عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين إلى فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة.³⁹

يمكن القول أن الحزب ببرنامجه؛ مثل منبرا آخر للجزائريين يبلغ من خلاله انشغالات الجزائريين و مشاكلهم ومصاعبهم في ظل القوانين الجائرة التي وضعتها فيه الإدارة الاستعمارية و، في هذه المرة توخى الصيدلي سياسة فيها الكثير من الواقعية كمواجهة مع الإدارة الاستعمارية، ومن جهة أخرى لا تفريط في مطالب الأهالي وكان عنوان المعركة الجديدة للصيدلي عباس بريح معركة البرلمان القانون الفرنسي الجديد ولتحقيق هذه الوثبة و الخروج من العزلة السياسية، و كان العمل البرلماني يعد من أهم المنابر القانونية إلى قلب فرنسا.⁴⁰

مما يجدر الإشارة إليه أن الهدف من برنامجه هو إيجاد صيغة للتفاهم تستثني الحساسيات الشخصية، إلا أن ذلك لم يجد نفعا أمام تباين المواقف و وضوح الاتجاهات بعد هدوء العاصفة، و محاولة الوصول إلى منصة التمثيل البرلماني من قبل مجموعة من الشخصيات، التي رأت في المشاركة السياسية طريقة للوصول إلى تحقيق أهداف لا يمكن الوصول إليها بالابتعاد و المقاطعة.⁴¹

فقد أوضحوا اتجاههم وحددوه في قولهم: "... لا نريد إدماجاً، ولا سيداً جديداً، ولا انفصالاً، بل غايتنا هي إبراز شعب فتي، يتكون تكويننا ديمقراطياً واجتماعياً ويجهز في الميدان الصناعي والعملي وبدأت على تحديد ثقافته وأخلاقه، ويشترك مع دولة قوية وحررة وغيائنا، هي إنشاء دولة تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها وهذا ما كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية إلى بعث الجزائر"، هكذا نري عباس فرحات ورفاقه رغم كل ما سبق ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا ويسعون من أجل تحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور بعيد عن الفكرة الإدماج الكاملة...⁴²

كما أشار السيد محفوظ قداش أن: "... تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إنما جاء نتيجة تخطيط الإدارة الاستعمارية التي أعدت عشية العفو الشامل عملية واسعة لتقسيم حركة أحباب البيان والحرية إلى كتلتين متعارضتين...، بينما

رسخ عباس قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة استقلالا داخليا في إطار الاتحاد الفرنسي. وبمجرد خروجه من السجن راح يكشف الاتصالات بالإطارات القريبة منه سياسيا يطرح أمامهم أفكاره الجديدة ويسترشدهم من أجل ضبط الخطوط العريضة لكيفية إنشاء حزب جديد ووضع برنامجه السياسي.⁴³

كانت جريدة الجمهورية الجزائرية "La République Algérienne"، لسان حال الاتحاد الديمقراطي لليان الجزائري، إلى جانب هذه الصحف استثمر هذا التيار وسيلة الوفود من أجل تبليغ مطالبهم إلى السلطات الاستعمارية و أصبحت أفكارهم غير بعيدة عن ما كان يدعو إليه زعماء حزب الشعب، أي تحقيق الاستقلال الذاتي التام و عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة ، وجاء ذلك جليا من خلال قولهم: "...لا نريد اندماجا ولا أسيادا جددا ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكويننا ديمقراطيا واجتماعيا، ويجيز في الميدان الصناعي والعملي و إنشاء دولة تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نلهم بها..."⁴⁴

كان عنوان المعركة الجديدة الموالية للصيديلي عباس هي الريح في مجال التمثيل البرلماني، حين أراد أن يكون منبرا آخر للجزائريين يبلغ من خلاله انشغالات الجزائريين ومشاكلهم ومصاعبهم في ظل القوانين المجحفة والجائرة التي وضعتها فيهم الإدارة الاستعمارية ، وفي هذه المرة توخي الصيديلي سياسة فيها الكثير من الواقعية لا مواجهة مع الإدارة الاستعمارية و كذلك النواب الفرنسيين هذا من جهة. فالقانون الفرنسي الجديد ولأول مرة يعترف بحق المساواة بين أعضاء البرلمان من الجزائريين والفرنسيين ولتحقيق هذه الوثبة والخروج من العزلة السياسية كان العمل البرلماني يعد من أهم المنابر القانونية إلى قلب فرنسا ، و بالتالي تغيير المعادلة التي تميزت طيلة الفترة السابقة والتي تقوم على أساس تكريس الهيمنة و الاستعمار .⁴⁵

ففي تصريح صحفي له مع يومية "Le Combat" لعدد 26 | جوان 1946، عندما سئل عن موقفه من الانفصال أو الاستقلال فأجاب: "... إن تطورنا الحقيقي لا يتحقق إلا بإقامة برلمان جزائري مستقل، لا يمثل السكان الأصليين فقط، بل كل سكان الجزائر يهود وأوروبيين، ولم يكن أبدا في إقامة دولة إسلامية، سنواصل بناء دولة جزائرية بكل قوانينها المدنية تتساوى فيها الحقوق للجميع بدون تمييز عرقي أو ديني..." ، ويضيف في نفس السياق ما يلي: "... يهتم البرلمان الجزائري بكل القضايا الوطنية والمحلية، وستكون الحكومة الجزائرية من أوروبيين ومسلمين حيث تتولى مهمة تطبيق وتنفيذ القرارات..." ⁴⁶

يستخلص فرحات عباس بأن التطرف لا يجدي ، ولا يساعد الجزائريين في الحصول على حقه سوى المجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية وأفضل وسيلة في نظره لعرض القضية الجزائرية ، وللدفاع عنها ، وتماشيا مع تفكيره وخطة الذي رسمه لنفسه طريقا للخوض في المعارك الانتخابية عام 1946 . ⁴⁷

وبعد مضي أشهر على عودته إلى الساحة السياسية استطاع أن يصبح هيئة نشطة ومنظمة جعلته يمر بمرحلة عرور بقوته السياسية أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي . ⁴⁸

المطلب الثاني: حزب الاتحاد ومخاض انتخابات المجلس التأسيسي الثاني البرلماني 2 جوان 1946 :

1. نصيب حزب الاتحاد الديمقراطي من الانتخابات

بمناسبة حلول الانتخابات الجمعية التأسيسية الثانية في 2 جوان 1946، والتي يتعين فيها اختيار 2405 مترشح من بين 26 مليون ناخب في 551 قائمة. برزت خمسة من أكبر التشكيلات وهم: الحركة الشيوعية والاشتراكية والراديكالية والاشتراكية والجمهورية وحزب الحرية الجمهوري، وقادتهم على التوالي: مورييس توريز، ليون بلوم، إدوارد هيريو، مورييس شومان وأندريه ماطر . كانت مراكز الاقتراع تعرف نشاطا محدودا

للغاية، على الرغم من الأهمية السياسية لفرنسا الصاعدة، فلم تشهد مراكز الاقتراع سوى نشاط محدود للغاية. فقد جرت العمليات بحدوء تام فلم يكن هناك ازدحام يذكر، ويظهر ارتباط الجماهير بحرية التعبير، أين تم إغلاق المكاتب، حوالي الساعة 6 مساءً، كما بدت نسبة الناخبين متدنية مقارنة بالمسجلين في انتخابات 21 أكتوبر 1945، وفي وصف الأحياء الباريسية أو في الضواحي، وبحسب النتائج الأولى غير المقصودة، يبدو أن نسبة الممتنعين عن التصويت تصل إلى 17٪.⁴⁹

بعد الاعتماد الرسمي قرر حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تحدد إجراؤها بتاريخ 02 جوان 1946م و الخاصة بالمجلس التأسيسي الثاني، أين تم تخصيص 13 مقعد للجزائريين في الدرجة الثانية. وقد عارض أعضاء حزب الشعب الجزائري، واعتبروا مطالب الاتحاد الديمقراطي تراجعاً وتحاذلوا عن القضية الوطنية، وعن حزب أحباب البيان ورفعوا شعار "من انتخب كفر"، فالانتخابات تعني الخيانة الوطنية، وكان تأثير حزب الشعب واضحاً حيث امتنع عن التصويت حوالي نصف عدد الناخبين، وفاز الاتحاد الديمقراطي بأغلبية الأصوات المعبر عنها، إذ نال 11 مقعداً من جملة 13 بما فيها أصوات مناضلين من حزب الشعب.⁵⁰

أين تضمن برنامجهم النهج السلمي في النضال، وكانت الانتخابات إحدى المناسبات الهامة للعمل، بدءاً بانتخابات المجلس التشريعي الفرنسي جوان 1946م، والخاصة بالقسم الثاني حيث كانت مشاركة الحزب بـ : 460 ألف صوت أي نسبة 71 %، فاز عن عمالة قسنطينة: عباس والهادي مصطفى وقدر ساطور والحاج سعيد وباي العقون، وعن عمالة وهران : عبد القادر محداد وأحمد فرانسيس وقادة أوثارن، وعن عمالة العاصمة الدكتور سعدان وين قداش وآخر لم يذكر، علماً أن حركة الانتصار قاطعت هذه الانتخابات فاسحة المجال أمام البيانين، لأنهم لم تكن قد هيكلت الحزب رسمياً ولم تفصل أمر المشاركة في ظل غياب مصالي.⁵¹ كان هذا النجاح حافزاً فرحات

عباس ورفاقه بشن حملة واسعة ضد الإدماج ودعائه.⁵² وقد سجلت النتائج 732.426 امتناعا عن التصويت و 445.174 للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري⁵³ (هناك اختلاف في إحصاء عدد الأصوات هناك من الكتابات من يذكر : 45800 صوتا من مجموع 63 ألف صوتا).⁵⁴ أو حوالي ، 458000 صوتا من مجموع 633000 ناخبا .⁵⁵ في المقابل تحصل الاشتراكيون على 86329 صوتا والشيوعيون 53396 صوتا⁵⁶ رغم تزايد نسبة المقاطعة لدعوة حزب الشعب لذلك، التي تجاوزت 700000 صوتا.⁵⁷

تذكر صحيفة صدى الجزائر (L'écho d' Oran) : "...شهدت مدينتنا وهران العظيمة بالأمس أجواء أيام التصويت السابقة ، وربما كان هناك المزيد من الهدوء في الشرايين المركزية ، وتم تشجيع الناخبين على الخروج فقط لأداء واجبهم ، حيث كان الناخبون عند وصولهم يتماشون مع الطلبات المطابقة لرقم تسجيلهم. وفي الكلية الثانية يُلاحظ تقدم المسلمين غير المواطنين بشكل أكبر. لذلك يمكننا أن نستنتج أن الأوروبيين ، مثل كل الفرنسيين ، أكثر وعيًا بمسؤولياتهم المطلوبة منهم ، وأن هذه البادرة يريدون تحقيقها بسلام بهدوء..."⁵⁸

في حين وضعت الإدارة الفرنسية لمستها الاحترافية في التلاعب بالنتائج في هذه الانتخابات، ولو تدخلها لصالح عملاءها، لتحصل حزب الاتحاد الديمقراطي على جل الأصوات ، ففي هذه المرحلة رفض الاتحاد الديمقراطي الجزائري الاتحاد مع الشيوعيين، الذين انتهزوا الفرصة للاقتراب من الوطنيين، واقترحوا برنامجا مشتركا لإدانة الإدماج والاعتراف بالوحدة الجزائرية وانتخاب جمعية جزائرية بالاقتراع العام، مع المساواة بين هيتي الناخبين .⁵⁹

حول الموضوع يذكر المجاهد محمد مشاطي : "...تم إنشاء أحزاب سياسية وبدأ نشاط العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من أجل الانتخابات البلدية لسنة 1946

يأخذ أهمية، بدأت صراعات التأثير والمنابر الخطابية وحتى المعارك الحقيقية. فمثلا، اعتدى مناضلون متشاجرون من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري علي بوجنانة، وكان أكبرنا سنا، مثقفا ونقابيا في السكك الحديدية ووطنيا ملتزما وشجاعا؛ وحصل رد من جهتنا...⁶⁰

اعتبر فرحات عباس بدوره ذلك النجاح بمثابة تأييداً لسياسة حزبه.⁶¹ كما ذكر بأن حزبه حقق نجاحا و أصبح بذلك يتكلم باسم الوطنيين الجزائريين.⁶² ويعبر فرحات عباس عن هذا الانتصار في هذه المرحلة بقوله " إنه انتصار مسلم أبدي. ورغم هذا الانتصار، لم يغير هذا من عقلية الاستعمار، وراح المعمرون يطلقون عنان انتقاداتهم اللاذعة ، التي لم يسلم منها حتى الفرنسيين أنفسهم ، فالحاكم العام " ايف شاتنيو " كان يوصف "بشاتنيو بن محمد" ، وشارل دي غول ينعت بديغول "زهرة الجزائر" لقد توسعت منهجية المعمرين وزجوا بكل قوتهم المالية والإعلامية لكسر أي محاولة قد ترفع من شأن الجزائريين فمعركة البرلمان في هذه المرحلة تختلف عن مرحلة السابقة تهدف إلى تحقيق جزائر أخرى، وهي الجزائر الجزائرية بنظرة وطنية.⁶³

كما أن دخول فرحات عباس البرلمان الفرنسي اعتبره نهاية العزلة السياسية الجزائريين المسلمين وانتصار الجزائر في معركة كبرى، ولكنه يؤكد بأن الأمور ليست سهلة لأن الوسائل التي يملكها هؤلاء النواب ضعيفة و 90% من البرلمان الفرنسيين يجهلون وضعية الجزائريين المسلمين، ودورهم في البرلمان الفرنسي هو تعبير عقلية البرلمانيين الفرنسيين تجاه الجزائريين المسلمين.⁶⁴

يصف المجاهد محمد مشاطي سير العملية الانتخابية: "... خلال الفترات الانتخابية حيث كنا نحاول تقوية حزبنا على حساب خصومنا لم يكن في الإمكان تفادي المشادات. كنا نتسلل وسط التجمعات في القاعات أو الساحات العمومية تثير الجدل ونفسد التدخلات مستعدين للعراك دوما لأننا كنا شعبيين..."⁶⁵

بينما يعد تاريخ جويلية 1946 منعرجا كبيرا في سياسة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إذ طالب بإحداث فوري لجمعية وحكومة جزائريتين مع روابط بكل حرية مع الشعب الفرنسي.⁶⁶ ويعيد عباس جريدته L'Égalité في شهر أوت، و يصبح نائبا المجلس التأسيسي الثاني، ثم مستشار الجمهورية.⁶⁷

2. الحزب الشيوعي الجزائري ومعتزك انتخابات 2 جوان 1946 م :

1.2 التوجه السياسي للحزب :

سلك الحزب الشيوعي الجزائري (أصحاب الحرية والديمقراطية ALD) توجهها يعمل " من أجل جزائر حرة متحدة مع فرنسا ". نافيا بذلك فكرة الاستقلال، التي أكدتها حركة أحباب البيان الحرية بمختلف تشكيلاتها الحزبية وبرامجها بمختلف اتجاهاته أثناء هذه الفترة، المتمسكة بمطالب بيان الشعب الجزائري وملحقه 10 فيفري 1943، مشكلا تنظيما موازيا لها تحت اسم " أحباب الديمقراطية"، متمسكا بما جاءت به إمريه مارس الإدماجية، "والتي اعتبرها ضربة مرمى لاستئناف المشوار الساعي للوصول للعيش ضمن اتحاد لما وراء البحار، ودعا في مؤتمره الثالث المنعقد في أواخر مارس 1946 إلى تكوين "اتحاد ديمقراطي جزائري كبير ليذيب هدف الانفصال النهائي عن فرنسا ويمكن القول أن الانتخابات العامة لجوان 1946، المحك الذي أبان الوزن الحقيقي للشيوعيين على الساحة الوطنية الجزائرية.⁶⁸

2.2 مشاركته في الانتخابات المحلية 2 جوان 1946 م :

نظرا لعدم التفاف الشعب الجزائري حول برنامج الحزب فقد كانت المشاركة نسبية في الانتخابات التي شارك الحزب فيها والتي أجريت يوم 02 جوان 1946،⁶⁹ حيث تحصل الشيوعيون على 53396 صوتا، وتباينت حصيلة الأصوات بين الكتابات، بـ 136,149 فقط للاشتراكيين والشيوعيين).⁷⁰

من خلال تحليل النتائج المحصلة لوحظ نوع من التراجع النسبي للشيوعيين في الانتخابات حيث قدر عدد الأصوات بـ(53.396 صوتا في 1946 مقابل 135.357 في 1945).⁷¹ فقد شكلت النتائج صدمة جعلت قادة الحزب يغير من مبادئه، بمسارعة اللجنة المركزية لعقد مؤتمر استثنائي بإيعاز من الحزب الشيوعي الفرنسي والذي مثله "أندري ماري" André Ma rty، تم التوصل إلى ضرورة تحالف الأحزاب الوطنية، من أجل تأسيس "جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية" تضم "حزب الشعب الجزائري، الشيوعيين، مناصري الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، العلماء، الاشتراكيين و كل الجزائريين التقدميين دون تمييز عرقي، لغوي أو ديني". و العمل معا من أجل بناء جزائر جديدة تتمتع بجمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها، برلمانها و حكومتها" و ترتبط بروابط فيدرالية مع فرنسا.⁷² فالشيوعيون قد حصلوا أقل من بقية الأحزاب، سيما تلك التي تحصل عليها فرحات عباس وحزبه، وقد أدرك الشيوعيون مدى بعد برنامجهم عن الواقع الجزائري المرير، فسعوا لاستدراك الوضع وبناء أفكار جديدة للحزب تكسبه مركز ثقل في الأوساط الجزائرية وتزيد من التفاف المجتمع الجزائري بهم، فقد تم إبعاد عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري"، وتفعيل شخصيات من الجزائريين أمثال الصادق هجرس، مبروك بلحسين، بوعلام خالفة و عمر أوصديق. مع إعطاء تسمية للحزب عرفت بـ "أصحاب الحرية والديمقراطية".⁷³

خاتمة:

من خلال التدرج في الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

أدركت فرنسا الورطة التي أقحمت نفسها فيها فلجأت إلى سياسة المراوغة من جديد، وانهزت فترة اقتراب الانتخابات واستصدرت مجموعة من المراسيم والقوانين التي حاولت بها تغطية جرميتها في الجزائر 8 ماي 1945، وتجاوز المواقف الدولية والمواثيق الدولية التي

- ألهمت الشعوب المستعمرة بمصادقيتها عند تحقيقها لسيما بعد ظهور هيئة الأمم المتحدة وشعاراتها نحو السلام وتجريم صفة الاستعمار.
- كان قانون 17 أوت 1945 وتلاه قانون العفو العام الغطاء الوهمي الذي استخدمته فرنسا قصد اقحام الجزائريين في مشروع الانتخابات.
- لجأ حزب الشعب الجزائري بمقاطعة الانتخابات الخاصة بالمجلس الفرنسي جويليا - سبتمبر-أكتوبر 1945، بل وصرح مصالي شعار من انتخب كفر، وكذلك فرحات عباس الذي رسم نهجا لنضال حزبه بمقاطعة انتخابات سنة 1945، والمشاركة في انتخابات 2 جوان 1946 الخاصة بالمجلس التأسيس الثاني والتي ضفر بمقاعد باسم الأمة الجزائرية وبرنامج أكثر وضوحا وتوغلا في الأوساط الشعبية. حيث كشفت موجة الانتخابات عن التلاعب الفرنسي بنتائج الاقتراع عن طريق ملء الصناديق لصالح عملائها في الإدارة ومناصريها من الأحزاب الادماجية والشيوعية، ورمت بفتات الأصوات لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لتظهر بمظهر الديمقراطية.
- الهوامش:**

¹ أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1980، دار الفارابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2016، ص728.

² عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات و موابيق، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2005، ص113.

³ أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، مرجع سابق، ص728.

⁴ نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي 1856-1956، دار اقرأ، ط1، بيروت، 1985، ص313.

⁵ قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص122.

⁶ قدادة شايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1954، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، مج19، ع03، ديسمبر، ص146.

⁷ عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، (د. ط.)، ص-ص، 113-114.

⁸ قريري سليمان، مرجع سابق، ص-ص، 120-121.

⁹ قدادة شايب، مرجع سابق، ص، 146.

¹⁰ جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر، موجد شراز، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص، 60.

¹¹ يحيى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 إلى 1960)، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص، ص، 305، 308.

¹² قريري سليمان، مرجع سابق، ص، ص، 120، 122.

¹³ سليمان الشيخ، الجزائر حمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر، محمد حافظ الجمالي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص، 214.

¹⁴ يعارض المشروع نواب المستعمرات القديمة المدعومة من نواب العاصمة من جميع المشاريع، الشيوعيون (بيرثون، كاشين)، الاشتراكيون (موتيت) والمعتدلون (سوليه). واقترح موتيت أن يتم انتخاب كل نائب مسلم في الدائرة الجزائرية من قبل الهيئة الانتخابية للمسؤولين المنتخبين المسلمين المحليين (حوالي 103,000 ناخب)، و من ناحية أخرى لا يريد الشيوعيون هيئة إسلامية محددة. بل يريدون هيئة انتخابية واحدة وتسوية متساوية بين الأوروبيين والمسلمين. للمزيد انظر:

Jacques Binoche, L'Algérie et Sa Représentation Parlementaire 1848-1962 L'Harmattan, Paris, 2018,p32.

¹⁵ صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص، 27.

¹⁶ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008 ص-ص، 359-360.

¹⁷ بوشنخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص، ص، 204، 208.

¹⁸ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص، 999.

¹⁹ عبد السلام عكاش، القمع القضائي عقب حوا دث ماي 1945 وقانون الغفو مارس 1946 (دراسة على ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية)، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قلمة، الجزائر، مج9، ع4، ديسمبر 2015، ص-ص، 340-341.

²⁰ نفسه، ص-ص، 340-341.

²¹ قريري سليمان، مرجع سابق، ص، ص، 122، 123.

- ²² أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، مرجع سابق، ص728.
- ²³ أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف 1269- 1360 هـ / 1858-1942 م، تحقيق، خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013، ص53.
- ²⁴ قدادة شايب، مرجع سابق، ص147 .
- ²⁵ شارل ديغول، مذكرات الأمل التجديد 1958 1962، تر سموي فوق العاده، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1971، ص-ص، 13، 14 - 20 .
- ²⁶ Malika Meddah, Une famille de Harkis Des oliviers de Kabylie aux camps français de forestage Graveurs de Mémoire Série : Récits de vie Maghreb, L'Harmattan, Paris, p20.
- ²⁷ Ferran Izquierdo Brichs, Political Regimes in the Arab World Society and the Exercise of Power ,New York ,2013, P38.
- ²⁸ محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية - البلدية 1516-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2011، ص228.
- ²⁹ جاك دوشمان، مصدر سابق ، ص61 .
- ³⁰ بوعيد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق ، ص140.
- ³¹ أسامة صاحب منعم، إناس حمزة، نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954 (دراسة تاريخية)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، بغداد، مج6، ع4، ص203 .
- ³² فضيلة علاوي، موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعض القضايا الوطنية والثورة (1946-1956)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009، ص40.
- ³³ صالح بلحاج، مرجع سابق، ص26 .
- ³⁴ محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) دراسة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، الجزائر، 2015، ص-ص، 266- 267 .
- ³⁵ بوعيد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق ، ص142 .
- ³⁶ أسامة صاحب منعم، اناس حمزة مهدي، مرجع سابق، ص203 .
- ³⁷ بوعيد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص140 .
- ³⁸ علي محمد الصلاحي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي سيرة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والإصلاحية 1889-1940 م، موسوعة كفاح الشعوب، دار المعرفة للنشر، بيروت، ط1، 2017 ، ص79.
- ³⁹ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص117.

40 عباس محمد الصغير، فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية، 1927-1963، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 83.

41 قرييري سليمان، مرجع سابق، ص 120.

42 يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 117.

43 العربي الزيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب، الجزائر، ج 1، ط 1، 1999، ص 105.

44 فضيلة علاوي، مرجع سابق، ص - ص 41-42.

45 محمد الصغير عباس، مرجع سابق، ص 83.

46 فضيلة علاوي، مرجع سابق، ص 51.

47 محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط 1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985، ص 230.

48 فضيلة علاوي، مرجع سابق، ص 44.

49 L'écho d' Oran, La Nouvelle Constituante A Ete Elue Hier Leger Recul Socialo-Communiste Dans l'ensemble les résultats confirment ceux du referendum, 102^e année - n° 27.436, Paris, Dimanche 2 et 3 lundi juin 1946, p1.

50 بوعبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص - ص 143 - 144.

51 دويدة نفيسة، مرجع سابق، ص 58.

52 فضيلة علاوي، مرجع سابق، ص 42.

53 محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، مرجع سابق، ص 360.

54 محمد الصغير عباس، مرجع سابق، ص 83.

55 فقدرة الناخب أو المواطن على استخدام صوته أثناء العملية الانتخابية هي قوة الاختيار للإصلاح الذي يؤثر في عملية صنع قرار الأحزاب السياسية للمزيد انظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي - إنجليزي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 2005، ص 24.

56 عز الدين معزة، فرحات عباس ولحييب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1898 - 2000، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 272.

57 عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1895-1899، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 202.

58 L'écho d' Oran, Op,cit, p1.

59 محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع سابق، ص 360.

60 محمد مشاطي، مسار مناضل، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 39.

61 أسامة صاحب منعم، إناس حمزة، مرجع سابق، ص 203.

62 محمد شبوب، مرجع سابق، ص 267.

- ⁶³ عباس محمد الصغير، مرجع سابق، ص، ص، 83، 84 .
- ⁶⁴ عزالدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مرجع سابق، ص 202 .
- ⁶⁵ محمد مشاطي، مصدر سابق، ص 39.
- ⁶⁶ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، مرجع سابق، ص 360 .
- ⁶⁷ علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، دار ثالة للنشر، ط2، الجزائر، 2009، ص 33.
- ⁶⁸ مصطفى أوعامري، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية: 1920-1954، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة تلمسان، الجزائر، مج 17، ع 29، جوان 2016، ص-ص، 461-462 .
- ⁶⁹ شبوب محمد، مرجع سابق، ص 273.
- ⁷⁰ محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ص 360 .
- ⁷¹ نفسه، ص 360 .
- ⁷² مصطفى أوعامري، مرجع سابق، ص 462.
- ⁷³ شبوب محمد. مرجع سابق، ص-ص، 273-274 .